

مؤتمر الآثار والتّراث الحضاريّ في الوطن العربيّ

الدّورة الرّابعة والعشرون

دور المجتمع المدنيّ في حماية التّراث الثّقافيّ

التقرير النهائي والتوصيات

مدينة سوسة – الجمهوريّة التّونسيّة

19 – 20 سبتمبر/ أيلول 2019م

بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وباستضافة كريمة من وزارة الشؤون الثقافية في الجمهورية التونسية، وتحت إشرافِ كلٍّ من الأستاذ الدّكتور محمّد ولد أعمر المدير العامّ للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم (الألكسو) والأستاذ الدّكتور محمّد زين العابدين وزير الشّؤون الثّقافيّة، انعقدت، تحت عنوان" دورُ المجتمع المدنيّ في حماية التّراث الثّقافيّ "، الدّورة الرّابعة والعشرون لمؤتمر الآثار والتّراث الحضاريّ في الوطن العربيّ، في مدينة سوسة بالجمهوريّة التّونسيّة، خلال يوميّ 19 و20 سبتمبر 2019، وذلك بالتّوازي مع الاحتفاء بتظاهرة تونس عاصمة الثّقافة الإسلاميّة عن العالم العربيّ لعام 2019. وشارك في أعمال المؤتمر ممثّلون عن ثلاث عشرة (13) دولة عربية، وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى ممثّلين عن جامعة الدول العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة-الإسيسكو، والإيكروم والإيكوم ومعهد الشارقة للتراث واتّحاد المُؤرّخين العرب، وعدد من المنظّمات والمؤسّسات والجمعيّات والخبراء المعنيّين بالشّأن الثّقافي، وتحديدًا في مجال الآثار والتّراث الحضاري.

واستهلّ المؤتمر أشغاله باعتماد بُنود جدول الأعمال، والتوزيع الزّمني للجلسات. وإثر ذلك، تمّ تشكيل المكتب الدّائم للمؤتمر، كالتّالي:

- الجمهوريّة التّونسيّة، رئيسًا للدّورة 24
- دولة فلسطين، نائبًا للرّئيس
- مملكة البحرين، مقرّرًا
- جمهورية مصر العربية، عضوًا
- المملكة المغربيّة، عضوًا
- جمهورية العراق، عضوًا

انطلقت الجلسةُ الافتتاحيّة للمؤتمر بترحيب سعادة السّيّد عادل الشّليوي والي سوسة بالحاضرين، تلتها كلمات رسميّة ألقاها تباعا كلّ من معالي الأستاذ الدّكتور محمّد ولد أعمر المدير العامّ للمنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، ومعالي الأستاذ الدّكتور محمّد زين العابدين وزير الشّؤون الثّقافيّة، وسعادة الأستاذ ماجد ترمس ممثّل معالي الأمين العامّ لجامعة الدّول العربيّة، وسعادة الدّكتور عبد الإله ابن عرفة، ممثّل المنظّمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو). ثمّ أُعطيت الكلمة لمُمثّلي المنظّمات المدعُوّة. وتولّى بعد ذلك سعادة الدّكتور يزيد هاشم عليّان، مدير عامّ دائرة الآثار العامّة بالمملكة الأردنيّة

الهاشميّة ورئيس الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر، تسليم رئاسة المؤتمر إلى الجمهوريّة التّونسيّة، في شخص سعادة الدّكتور فوزي محفوظ، المدير العامّ للمعهد الوطنيّ للتّراث.

أوّلاً: فيما يتعلّقُ بآليّة عمل المؤتمر وتنفيذ توصياته

اطّلع المشاركون على الوثيقة التي أعدّتها المنظّمة حول تنفيذ توصيات الدّورة الثالثة والعشرين للمؤتمر، وتوجّهوا بالشّكر إلى الدّول التي وافت المنظّمة بموقفها التنفيذي، وللمنظّمة على إعداد الوثيقة، واقترحوا ما يلي:

1- مراجعة طريقة عمل المؤتمر وتحديد مواعيد زمنية لمتابعة تنفيذ توصياته، وتكليف لجنة بجمع التّوصيات وتصنيفها حسب الموضوع، والاستفادة منها كمرجع للدّول العربيّة وإعداد دراسة تقييمية شاملة لتوصيات وقرارات مؤتمرات الآثار والتراث الحضاري.
2- إيجاد آليّة لتنفيذ توصيّات المؤتمر بصورة دوريّة وضمن خطّة واضحة، تأخذ في الاعتبار التّحدّيات المطروحة كتغيُّر الهيكل الإداريّ المُكلّف بشؤون الآثار والتّراث في كلّ دولة عربية ومدى تأثير ذلك على متابعة البرامج الثّقافيّة، وحالة الأوضاع الأمنية الاستثنائية التي تشهدها بعض البلدان العربية، مثل اليمن وليبيا وفلسطين...، وما تطرحه من معوقات حقيقيّة تُهدّد استراتيجيّات الحفاظ على الآثار والتّراث الحضاري.
3- التّركيز على وضع توصيات عمليّة وتجنّب ما كان منها عامّا وغير قابل للتّحقيق ودعوة المنظمة إلى مواصلة وضع تقرير بما تُنفّذه من توصيات المؤتمر الموجّهة إليها، وإلى الاستمرار في التعاون مع الدول لتنفيذ هذه التوصيات.
4- دعوة الدول إلى تقديم تقارير دوريّة حول تنفيذ التوصيات الموجّهة إليها، والمنظّمة إلى إعداد تقرير واقعيّ ومُتكامل عن أوضاع التراث الثقافي في البلدان العربية في ضوء ما يصلها من تقارير الدّول بشأن تنفيذ هذه التوصيات، وذلك لدراسة فاعليّة التّوصيات ومستوى الإنجاز بالنسبة لكلّ دولة، الأمر الذي يُساهم في رصدِ ما تمّ تحقيقه، واستكمال الجهود في الاتّجاه الذي يخدمُ قضايا الآثار والتّراث الحضاري في البلدان العربية.
5- تكليف ضابط اتّصال على مستوى الهيكل المُشرف على التراث بالنّسبة لكلّ دولة يتولّى مُتابعة تنفيذ التوصيات، والتّنسيق في هذا الخصوص مع اللجان الوطنيّة وجميع الجهات المعنية بالشّأن الثقافي في دولته وتزويد المنظّمة بتقرير في هذا الشأن.

ثانيا: فيما يتعلّقُ بدور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي

استمع المشاركون إلى العروض والتّجارب والورقات التي قدّمها الخبراء ومُمثّلو المؤسسات المتخصّصة والمنظّمات والجمعيات الحاضرة حول دور المجتمع المدني في حماية التّراث الثّقافيّ وتوظيفه وتثمينه. كما استمعوا إلى نتائج عمل الورشات الثّلاث التي انتظمت بالمناسبة، وهي: سُبُل وآليّات استعادة الآثار (الورشة 1)، والتّنمية المُستَدامة لمواقع التّراث الثّقافيّ ودور المجتمع المدنيّ (الورشة 2)، وتوعية المجتمع المدنيّ بأهميّة الالتزام بالقوانين المحلّية والدّولية المتعلّقة بحماية التّراث الثّقافي (الورشة 3). وقد شكّلت جميع العروض فرصةً لتبادل الرّأي والتّجارب، وتبعها حوار مفتوح مع مؤسسات وأفراد من المجتمع المدنيّ، شكّلوا بتدخّلاتهم وإضافاتهم إثراءً للجلسات باعتبارهم المُستهدَفين من هذا الحدث الثّقافيّ. وبعد النّقاش المُستفيض، أوصوا بما يلي:

1- إحكام توظيف وسائل التّواصل الاجتماعي لخلق وعي لدى المنظّمات والسكّان المحلّيين بأهمّية الحفاظ على مواقع التّراث المُهدّدة نتيجة النّزاعات المُسلّحة وحمايتها، باعتبارِ تلكَ الآثار والمعالم التاريخية إرثًا عربيًّا وإنسانيًّا مشتركًا.
2- وضع استراتيجية عربية لإدراج جهود الباحثين وهيئات الجمعيّات والأفراد ضمن الخطط الوطنيّة لحفظ الآثار والتّراث وصونه في البلدان العربيّة.
3- دعم الجهود والمشاريع السّاعية إلى تفعيلِ وإحياء التّراثِ في سياقِ الممارسات الاجتماعيّة كونه تعبيرًا عن الهويّة الثّقافيّة للشّعوب العربية والعمل على استدامتها وتعميق الانتماء إليها لدى مختلف الأجيال.
4- دعوة الدول العربية إلى موافاة المنظمة بالمادّة الثقافية اللاّزمة لإغناء محتوى البوّابة الإلكترونية للتراث الثقافي في الدول العربية، وحثّ جمعيّات المجتمع المدنيّ للاستفادة من هذا المشروع في المحافظة على عناصر الذاكر، باستخدام التقانات الحديثة وتثمين التراث الثقافي بكلّ عناصره حتى يكون سندا للتنمية المستدامة.
5- دعوة الجهات الحكومية المسؤولة عن الآثار والتّراث إلى وضع استراتيجيّات واضحة لتشجيع الشّراكة مع المجتمع المحلّيّ وذلك بحسب ما يسمح به التّشريع وسياسات إدارة التراث بكلّ دولة.
6- العمل على إحداث قاعدة بيانات تضمّ جمعيّات المجتمع المدنيّ والجهات الأهليّة المهتمّة بالتّراث غير المادّي، وتعزيز تبادل الخبرات والتّجارب وإيجاد سُبل للتّعاون بين البلدان العربية.
7- إشراك أفراد وجمعيّات المجتمع المدنيّ من المهتمّين بالآثار والتّراث في برامج بناء القدرات والكوادر لإكسابهم الأدوات والإمكانيّات المعرفيّة اللاّزمة، وتفعيل التّعاون ما بين تلك الجهات، والجهات الحكومية من أجلِ تحقيق رُؤى مجدِّدة لصيانة التّراث الثقافي وإحيائه.

8- دعوة الدّول العربيّة إلى جرد المجموعات الأثريّة وإحصائها وتوثيقها لحمايتها ووضع إجراءات مُشدّدة لاستعادة الآثار المنهوبة.

9- إشراك المجتمع المدنيّ في مختلف مراحل مشاريع التّنمية في البلدان العربية، على أن يتمّ تأطير التدخّلات من قبل الدّولة كي تتلاءم مع الأهداف المرسومة لتلكَ المشاريع.

10- العمل على تبسيط القوانين المتعلّقة بحماية التّراث الثّقافيّ ضمن دليل إجراءات، ونشرها عبر جميع الوسائل المُتاحة، وإدراجها ضمن البرامج التّعلميّة الموجّهة لفائدة النّاشئة.

11- إشراك المجتمع المدنيّ في تنفيذ مشاريع التّنمية على المستوى المحلّي في البلدان العربية، على أن يتمّ تأطير دوره من قبل الدّولة كي يتلاءم مع الأهداف المرسومة لتلكَ المشاريع.

12- العمل على تبسيط القوانين المتعلّقة بحماية التّراث الثّقافيّ ضمن دليل إجراءات، ونشرها عبر جميع الوسائل المُتاحة، وإدراجها بالبرامج التّعلميّة.

ثالثا: فيما يتعلّقُ بالتّعاون والتّنسيق بين البلدان العربية

1- العمل على تنفيذ برامج وإعداد ملفّات مشتركة يتمّ التّوافق بشأنها بين الدّول العربيّة في المواضيع التي تلتقي فيها هذه الدّول وتتقاسمُها، مثل "النّخلة"، و"طريق الواحات العربيّة"، وغيرهما.

2- تشجيع برامج بناء القدرات وإعداد الكوادر وتعزيز مكتسبات العاملين والمهتمّين بمجالات الآثار والتّراث الحضاريّ في البلدان العربية وتطويرها والاستفادة من خبرات المنظّمات ومراكز التّدريب الدوليّة والإقليمية وما تُنظّمه من فعاليات لهذا الغرض.

3- توفير منصّة تفاعليّة إلكترونيّة في شكل قاعدة بيانات للباحثين والخبراء والمتخصّصين في الآثار والتّراث الحضاري في البلدان العربيّة بموقع المنظمة على شبكة الإنترنت، وذلك لتعزيز التّواصل وتبادل التّجارب بينهم والاستفادة من خبراتهم.

4- تشجيع الدّول على الاستفادة من الخبرات والتّجارب التي تقدّمها مراكز التّدريب العربيّة، وتفعيل صلاتِها ومشاركاتها مع المنظّمات والجمعيّات المعنيّة بالتراث الأثري والمعماري والتاريخي.

5- دعوة الدّول التي ليس لديها لجان وطنية للمجلس الدّولي للمعالم والمواقع إلى المبادرة بإنشائها، لما في ذلك من فائدة عند ترشيح المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية العربية للتّسجيل على لائحة التّراث العالمي لليونسكو.

6- السّعي إلى الاستفادة من البرامج والمشاريع النّوعيّة التي تُمثّل خصوصيّةً في مجال الآثار والتّراث الحضاري التي ينفردُ بها كلّ بلد عربي من قبل بقية البلدان العربية تعزيزًا للتّبادل المعرفيّ ولتوظيف التّجارب الرّائدة.

7- تكليف المنظّمة بتنقيح ومراجعة نصوص الاتّفاقيّات العالميّة المُترجمة للّغة العربيّة بالتّنسيق مع منظّمة اليونسكو، لضمان دقّتها ولخلق فهم موحّد لها لدى الدّول العربيّة.

رابعا: فيما يتعلّقُ بالبلدان العربية التي تمرّ بظروف استثنائيّة

استمع الحاضرون إلى العرض الذي قدّمه كلّ من ممثلي الجمهوريّة اليمنيّة ودولة ليبيا حول خطورة الانتهاكات التي لحقت بالمعالم والمواقع الأثرية والتاريخية في البلدين جرّاء الظّروف الأمنية الاستثنائية الصّعبة، وأوصوا بما يلي:

1- تعزيز التّعاون ما بين الدّول العربيّة عبر تسخير كافّة الإمكانيّات والخبرات العربيّة من أجلِ إنقاذ التّراث الثقافي في البلدان العربية التي تعرّضت للضّرر من جرّاء النّزاعات والأزمات السّياسيّة، واتّخاذ خطوات عمليّة وفعليّة لحمايته من التّشويه والطّمس والتّدمير والتصدّي لما يتعرّض له من عمليات تخريب وتهريب.
2- مواصلة الجهود التي تبذلها الدول العربية لاستكمال قوائم الجرد الخاصّة بالممتلكات الثقافية سعيًا لحفظها وحمايتها ورقمنتها وإحداث قاعدة بيانات في الغرض وإيجاد آليّات لضبط القطع الأثريّة المفقودة أو المتداولة في المزادات والمطالبة بإعادتها إلى بلدانها الأصلية.
3- فتح سجلّ للتراث العمراني العربي في إطار المنظمة، يتمّ فيه توثيق مباني ومناطق ومواقع التراث العمراني في البلدان العربية.
4- دعوة مؤسّسات المجتمع المدنيّ في البلدان العربيّة لتزويد الدّول التي تتعرّض لتهديدات تطال تراثها الأثري والتاريخي نتيجة النّزاعات والظّروف السياسيّة الاستثنائيّة بالأفكار والمشاريع التي تُعنى بحفظ هذا التراث.
5- وضع برنامج عمليّ وعاجل لإنقاذ الآثار والتّراث في البلدان العربيّة المُهدّدة، والبدء بتنفيذ هذا البرنامج في كلّ من اليمن وليبيا، وتسخير الجهود والإمكانيّات والخبرات العربيّة وفق خطّة عمل واضحة، على أن يكون هذا البرنامج نموذجًا لبقيّة البلدان العربيّة.
6- التّعاون مع البعثات الدّبلوماسيّة العربية والأجنبيّة في الخارج لمدّ المنظّمة بكافّة المعلومات المتعلّقة بالآثار في الدّول المُهدّدة وتصميم خريطة رقمية وتطويرها باستخدام تكنولوجيا "نظام المعلومات الجغرافية(GIS) ، لتوفير معلومات مفصّلة عن ممتلكات التراث الثقافي المعرّضة للخطر.
7- الإشادة بالجهود الفلسطينيّة لحماية التّراث الثّقافيّ في فلسطين والقدس الشريف ومساعيها لتطوير آليّات العمل، ومن بينها دخول قانون التّراث المادّيّ حيّز التّنفيذ.

8- الحرص على استمراريّة دعم التّراث الثّقافيّ في فلسطين حفاظًا على الهويّة الفلسطينيّة وحمايةً لتراث شعبها المُهدّد من قِبَل الاحتلال الإسرائيليّ.
9- إدانة ما يتعرّض له التّراث الثّقافيّ في فلسطين، وتجديد الدعوة إلى المجتمع الدّوليّ والمؤسّسات المعنيّة بحماية الآثار إلى تحمّل مسؤوليّتها لوقف الاعتداءات على ذلك الإرث الإنسانيّ.
10- مطالبة كلّ المنظمات والمؤسسات الدولية والإنسانية الحكومية وغير الحكومية في مختلف أنحاء العالم، وفي طليعتها منظّمة اليونسكو، وتوجيه نداء عاجل لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية للتدخّل العاجل لحماية التراث الثقافي الإنساني في الجمهوريّة اليمنيّة ودولة ليبيا، ممّا يتعرّض له من أعمال السّحق والتّدمير. وفيما يلي نصّه:

نداء عاجل إلى معالي السيد أحمد أبو الغيط المحترم
الأمين العام لجامعة الدول العربية، القاهرة- جمهورية مصر العربية

نحن ممثّلي الدّول العربيّة المشاركين في الدّورة الرّابعة والعشرين لمؤتمر الآثار والتّراث الحضاريّ في الوطن العربيّ المنعقدة في مدينة سوسة بالجمهوريّة التّونسيّة، يوميّ 19 و20 سبتمبر/ أيلول 2019 تحت عنوان "دور المجتمع المدني في حماية التّراث الثّقافيّ"، نهيب بمعاليكم التّوجيه باتخاذ الإجراءات العاجلة لحماية التّراث الثقافي ممّا يتهدّده من أخطار في كلّ من الجمهوريّة اليمنيّة ودولة ليبيا، نظرًا للأوضاع الأمنية الاستثنائيّة التي يمرّ بها البلدين. وتكليف المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم بوضع خطّة سريعة لجرد وتوثيق الممتلكات الثّقافيّة المنقولة، والشّروع في تنفيذها خلال العام 2020.

وإنّنا نقدّر جهودكم المتواصلة في الحفاظ على التّراث الثّقافيّ في الوطن العربيّ وصونه وتأهيله وتنميته.

خامسا: الموضوع الرّئيس للدّورة 25 للمؤتمر ومكان وموعد الانعقاد،

1-المُوافقة على اختيار "الأمن الأثريّ في الوطن العربيّ"، موضوعا للدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر.
2-الدّولة المستضيفة: يتمُّ تحديدها لاحقًا.